من الكائن بالقوة إلى الكائن بالفعل في نظرية النحو العربيَّة
التسمية أمؤنِّجاً
حسن خميس البلغ

ملخص
لم يعد من غير المألوف في العصر الحديث أن يحمل بعض العرب أسماء علمية في أصلها حروف أو جمل أسية أو فعليَّة، وهذه الظاهرة وإن كانت جديدة نسبيًا إلا أنها ما توقفت ناحية العربية قدماً؛ إذ كان بحث الحالة لأشكال متنوعة من الأسم الفعل توقفًا عمليًا منهجيًا بما يمكن أن يقرأ على الأسم الفعل من تغييرات في المستقبل؛ لأن في تقسيم الأسماء حريًا للمسمى سعي الناحية إلى اختلافها في قراءة النموذج من الصرف والحكاية، وتفسيرها من القبائل على النظير الصحيح أو المتوم أداء منهجي في استنباط الوصول إلى حكم نحوي لأشكال من أشكال الفعل، بيد أن البحت العلمي نحوي بعامة تحقق في المستقبل، وهذا النتيجة لم يكن بعيدا عن التحقق، إذ أصبحت بعض أشكال حقيقة واقعة في عصرنا، سبقنا ناحية العربية إلى توقفها وبحث أبحاثها.

المقدمة
ووافق قوانين النحو العربي وقواعد التطبيقية نظرية توجيهية تفاسِرية، بنيت على معرفتها النحائيَّة للحيلاتهم النحوية، وتتخبَّز منها مركزاً منهجيًا في البحث النحوي؛ لأن عملهم يتجاوز معرفة أحكام ضبط الكلام إلى معرفة نظريات هذه الأحكام ومناهجها البحثيَّة، وهذا ما عُبر عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ/١٧٨٦ م) بقوله: "لا يُوصَل من النحو إلى ما يحتاج إليه إلا بقراءة ما لا يحتاج إليه، وهذا يقتضي التحري في طرقه"، فلا يحتاج معلم النحو.

(1) نظر: الشنريني، تبيين deps للفِنْعَاء، ص ٢٤ ـ ٣٢.
(2) نظر: مهدي عبد الرحمن، من أصول التحويل في نحو العربيَّة، لسان عربيَّة ونظام نحويَّ، ص ٨٥.
(3) كلية الآداب، جامعة آل البيت، المطرق، الأردِن، تاريخ إستلام البحث ٢٠/٣/٢٠٠٦، تاريخ قبوله ١٦/١٠/٢٠٠٥.
أ มา الاسم الثاني - مسار اللغة - فتمثَّل في النسوية، وهي تمتلك كلمة للاستفادة من أسم العلم. فتعود نفسه واستخدامه في اللغة. يمكن أن يؤدي إلى التفاعل بين الاسم والفعل من ترشد كلمة ما بين اللغةين والعالمية. يقوم بالاستناد للعلم في العمل. ويعتبر إستكمار حرف دالة الأسمية الموقعة، فكذلك تختلف شمساً في فضاءة بهذا المجموع، ولكن في البحث بإلقاء التفسير النحوية حاضرة في أذهان النواعِسُ وتource النحو يصف الزمانية في كل زمان نحو خاص به مع أن اللغة هي اللغة، ولذلك يعد أكبر من الاكتشافات العلمية لا تعد إن اكتشافات تطبيقية مباشرة، ومنذ أن البحث التطبيقي يتفق - غالبًا - من حيث تكثي البحث النظرية (1).

أ ما الاسم الأول - مسار الصيغة - فتمثَّل في باب التمرين غير العملية، وشعراء: "ابن لي من كذا مثل كذا" بشرط أن يكون المبني أصل من المبني عليه في عدد الأحرف، فهو انتقال من الأسبيق إلى الأكبر، كان يقال: ابني لي من وصف، مثل "خذريس"، وهو اقتصار عن ابن لي من وصف، لكنه (ب) ١٧٥٥ م، قال: "العرض من رازية النفس، واستناد قيم الطالب، وتوقيت مثنة على القواعد (4)، فتمثَّل النحوه هذا الاصطاد من الدنيا بالتمرين غير العملية إشارة موقعة من النجاح بأنه المستحيل غالبًا، ويتوفع هذا البحث عن الخوض فيه، لأن العرض استجاء البحث في تتم نجاح العربية بالممكن حدثه.

(1) إيل بن فطيس، مسائل في الأندلسية العامة، ضمن كتاب: اللغة، ص. ٣٩.
(4) إيل بن فطيس، مسائل في العربية، ص. ١٤.
(5) مجدوب، المقول النحوي العربي، ص. ٣١.
(6) لم جزعة التمرين غير العملية جزءًا من النحو العربي، التعليمي، نظر بعض النحات عنها؛ لأنها تكذب ذكر المعلم المبتدئ، إذ هي في جوهرها وسائل منهجية في تدريس النحو، على البحث، فهي موجودة في الأصل للنحو الراويين للفناتن ولامثة الشادين.
أنه سيصبح واقعاً بالفعل، لأن هذا الممكن الاحتمالي على
ضريحة
الصرف الأول: ممكن مرشد للكتوبة، بسبب وجود
نظائره في التجربة التاريخية للغة العربية، مثل التسمية بما
هو منقول عن الغرب أو المانه أو الجمع، أو وجود نظائره
في اللغات المتبادلة التأثراً بـ اللغة العربية بفعل التوأمة
الحضارية والثقافية، مثل التسمية بالحروف والمخترقات،
فهو شائع على نحو ما لدى النازقين بالإنجليزية في
الولايات المتحدة الأمريكية.

الصرف الثاني: الممكن الذي يظل عقلياً مجرداً بعيداً
عن الاحتمال بعد وجود نظائره فيISED. ولا في
اللغات التي يمكن أن تأخذ منها العربية، وذلك مثل التسمية
بفعل جزء مع بداية حرفي الجزم، لأن فيه افتراضات
متداخلة: التسمية بالحرف، والتماسية بالفعل، لب
نبع ما عقلياً.

فبعد تثبيت نهجة العربية بأدمن من الصرف رأوا
أن الاسم ينتج عن الصرف إذا كان مكوناً أو أعميحاً، أو
على وزن نحاس بالفعل، أو مزيداً بألف ودون، أو مركباً
وتركب مركبًا، أو على وزن فعلً.

وهذه الحالات من اسم في الصرف هي في الأصل
التحوي النظري. علماً بخريج التسمية بـالاسم،
أما وزن الفعل في الأسماء المعرفة نحو: ضمر،
وزرَّج، ورُجل، فإنها عبارة عن نسبة من النطاق في شيء
إذ لا يجوز القبض عليها لأنها محسن في الأسماء
التسع عشر المروية، وهي جزءاً من اسم مستوحية لكل
خواص الأسماء وحقوق، فيما فيها خروج عن صبغ
الأسماء وتأتيها، فعلى من آثار مرحلة سابقة من
تاريخ العربي كذات العربية فيها لا تعود الأسماء
المعرفة، وقد تُثبت هذه الكلماتُ بـ انتقال العربي إلى
مرحلة جديدة لأسباب تاءًا، بما في تطور
العربية ضمن اللغات السامية.

وابحات الحكمة تقنين ما هو خارج عن مقتضى النظرية
التحوي في حكايته الجمل المساندة الإسنادية عند التسمية
بها، أو سلب العلامة الإجبارية وظيفتها الدلالية الأساليبة
من الكائن بالقوة إلى الكائن...
كاسم واحد في حالة واحدة(1) على الحكاية.

من حكاية العلم بسبب الوظيفة الإغرياعية لدالة علامة

الإعراب قول الشاعر:

وأجبت قائل: كيف أنت؟ - مالح

حتى طلست وملست شوادي
انخل الباء على "مالح" وتركه موقعاً، كما يكون لو
لم تدخل عليه الباء:(1).

وعند الوقيف على جزأي جملة محمد أمين. علماً
لتشوه تحويل الوقف إلى الحكاية، فقد كني من
غير تحقيق علامة الإعراب، ومنها الوقف على "علم
اعجمي النتح في آخره ساكناً، نحو: بارد.

إن كان تقنين النحاء ليست حالات المفعول من الصرف
والحكاية والوقف صياغة علميّة، احتوت سلوكاً شبه في
مقبول خرج عن مقتضى النظرية النحوية، وهو بهذا
الصياغة تجريبية منهجية علميّة تاريخيّة، التي لم تصل
اللغة الحديثة، ومحمد وهذته تدفق صياغة دقيقة
وتوضح منطقية سلوك اللغويّ يوجه عام:(19).

إن تقنين هذه الأبواب ظاهرة تسمى الآلية يشير إلى
مفصل منهجي واضح، وهو: "هل تقف ظاهرة تسمية
الأعلام في هذه الحدود المفروضة? يمكن أن تشير في
طريقها نحو مزيد من الأشكال التي قد تسبب الإشكال؟

لم يمكننا هذا المفروض النهبي في الناحية كبيرة:
بين النحاء، لأن لسان العرب الناحية نسباً في النحاة،
قد يسمى أبّا بنيامير غريب مثلاً من قول أو جملة أو
حرف عربي أو غير عربي، بلا حعر عليه غالبًا، ولذا لا
يستطيع النحاء تقدير حركة الناحية في النسرية، لكنهم
يستطيعون إنحدار هذه الحرية بقويد المرونة النحوية
ويقفب باب مفروض الممكن بلشكل جديد، أعمل و...
إذ، وصار بحتُ

مثل: "سورة المؤمنون" و"مسجد المرابطون"، وهذا التقنين
اعتراض ين Sukio غيّر معياريّ، لذا لم ينشر، ويكتب
له الشيوخ، مع أنّه كان موجودًا في زمن الاحتفاج، فقد
نقل الغوطي (17 سبتمبر 1959) أن العرب رجعدماً كانت
تجعل اسم الرجل كنهّ، وكانت الكنيّة والاسم وأحات:
ولذلك كانوا يكتبون: (على بن أبو طالب)، و(بعمارة بن
أبو سفيان)، لأن الكنيّة يكونا صارَت اسمًا واحدًا، وقد
وزع أُنّ عليّ بن أبي طالب كان إذا شهد في كتاب كتب:
(هذا على بن أبو طالب) يجعله اسمًا (17)، وذكر القرآن أن
علي - الله يعهده - أرسل كتاباً فكتب: (فبن علي بن
أبو طالب) كما ذكر ابن فلاحة اليمني (ت 1680 هـ، 1281
م) أنهما قرى ياشاً قوله تعالى: "ثبت داً أبو لهب لسورة
المسمى، الأمل، وهو الغريب أن بعث النحاء قد رجع هذا
الاستعمال في القراءة إلى المعبر، فقيل ابن مالك (172
هـ/172 م) "أن المختار عند المحقّين أن يقرأ بالياية،
وإن كان مكتوبًا بالواو، كما نقرأ "الصلاة" و"الزكاة"، وإن
كان مكتوبًا بالواو تابعًا على أن المنقول به منقلب عن
واو (10) والغريب أن هذا الخروج من المعبر يحمل بعدًا
داللًا، فهناك فريق دالل بين تقريب كلمة (المؤمنون)
حسب الموقع وثباتها، إذ يحمل الثبات دلالة خاصة يقهم
منها غالبية العلم بل مستوى معرفة بـ "سورة
المؤمنون"، هذا ما يأتي من كتابة علي - رضي الله عنه،
لأنه يقص القيام بظاهرة تؤدي إلى خصوصية في الدالة
والتقاليد على قراءة القرآن الكريم غير دقيق لأن الأصل
في قراءة القرآن الكريم النقل لا الرسم الإملائي، ولكن
تمسك ابن مالك بالمعيار جمله ينقل الجانب الداللي، ذلك
الجانب الذي لم ظلكن عنه صاحب العرب.

وروي أن "ابنائنا" اسم لتجليل في الجزيرة العربية صار

(1) ابن أبي الربيع، السبب في شرح جمل الزجاجي، ج1،
صف. 143.
(2) ابن مالك، شرح الكفائي الشافعي، ج2، ص114.
(3) تيرينس مور وكريستين كارنلانغ، في اللغة، ص10.
(4) ابن مالك، شرح الكفائي الشافعي، ج1، ص113.
مسائل هذا البحث بحثاً نظرياً يوجهه احتمال أن يحدث لا حدوثه فعلًا. ذلك بذلك جملة من الأفكار شبه الاصطلاحية التي تتبني عن الاتراض الممكن من الكائن، نحو: إذا سُميَّت رجاء (أداة)، أو إذا جعلت (أداة) اسمًا، أو سألت "المخلص" عن جملة يسمى ضارٍ، أو سئلت أن الخليل. عن جملة يسمى (أداة)، أو سلميًا بمنزلة سين في النسبة، أو إن يستجب رجاء (أداة)، أو لو سبيت رجاء (أداة)، أو باب التسمية.

والاحتمال أن يكون نظرية العلامات الإضافية في النحو العربي فلا يمكن بحث "الفْتا" الالتماسات بيق منهج التوزيع في التحليل اللغوي الذي يمتص صحة التوزيع بالاستدلال (11) مما يجعل من المستجدات في الخاتمة الوحدة عبارات متكافئة رياضية، وإن كان ظاهرة فيه تتابىًا واحتلفًا (11) والثاني في فعالات الإضافية، وهو إلحاق البتونين الاسم، أو إضافة آداة العلف، (أداة)، أو المتونين فليس بالزام ظاهره في كل اسم، وكان عند الزوم هذا داخل بحث الحرف من الزوم، و(أداة) فليس بالزام لكل اسم، فعال اسمًا لم تدخله (أداة) إلا على لم حمل اسم إضافته الذي انتقل منه للمنطقية، ولذا يكون الموضوع هو العلامة الأمامية في الدالة على اسم، أما العلامة الإضافية فُرَعُ تستدعيه، ولذا إن وقع حرف أو فعل أو حرف في موقع من مواقع الاسم فهو في حكم الاسم.

أما حمل الاسم إلى فعل مميت، ولا يمتد على هذا بوزن الفعل من نحو يُريد، فهي في الأصل فعل للدالة علامة معيّنة وقد حرف الاسم إلى حرف مميت أيضاً لتمثيله بدلاً من مقاطعة معجمية.

وما أن انتقال الحرف أو فعل إلى صيغة اسم ممكن.  

(14) "نظر: السوسيولوجي، الأشياء والنظائر في النحو، ص 31-34.
(15) "أدب الشعر، دراسات الشعر، ط 30-34.
(16) "نظر النحو، العرف والتكثير، ص 167-187.
(17) "نظر صاحب، المدرسة اللغوية الحديثة، ضمن عدة تقدم للنحو بالإضافة في الأطرار العربية، ص 383.
(18) "نظر: الكاتب، الذين عن مناهج النحو، ص 213."

* أنظر هذه الأفكار في المجلة العربية. كتاب سبيسيه، المضروب للجديد، وما يصرص وما لا يصرص للزوج، وللأخيون في النحو لإقراء، والمنصف إلقاء، وليستها.
لعبة الشطرنج، لكن المنظم لا يتوقع دائمًا هذا، فلا يأتي إلاّ بما في الطبع (1). فمثلاً دواعي تجد جمهور النحاة إلى بحث الممكن والاقتراع فيها: أن أي نظريّة علمية تتجاوز بنية النهجية وصف الواقع إلى توقع ما لم يقع، وذلك بئيض الاحتمالية السفلةة وغير الممكنة وفق قوانينها العلمية، فإنها سمتها بأنه لا حصر على الإنسان في النسرية، وأن سم الإنسان علمه على; نحن معنا أن افتراس النحاة لأشكال النسرية في العالم تطبق لعدم الحجر على الناس فيما يسمى بمثلًا يصعب الواقع، كأنه يصعب معيارًا علميًا. ومنها أن التشريحة التاريخية في النسرية أثبتت وجود أشكال من العلم لا تنتهي في أصل نقلها إلى الآية كتسلسل بين الفعل، أو الجملة مما دعا النحاة إلى احتواء هذه الظاهرة بتقنيق ما يمكن أن يجهد منها، ولا يرى أشكال النسرية بعلم مقبول من فعل كثر، وشعاع وصف ابن يبعض في القرن السابع عشر (2)، وكذبة الاستعمال داع يستجيب له دارو السلك عند وحيًا وحديثًا بالبحث والتقنيات خاصة إذا ارتبطت بالخروج على النظر كتسلسلة بالحرف.
ولا يشترط في اقتراح النحوي أو توقفه أن يكون صوبيًا عندما يتم تحدي حذوة، لذا لا يوجد الواقع فيها بعد اقتراح النحوي، ولهذا يُ]'خت على أنه مسألة للسام، ولكن لا يزال إلاّ إبداع دليل. ويوافق الإعماق إلى أن محتوى لفظ لمدالنة على الأنسابية العلمية، وهي في الليست لكي، يمكن أن يؤدي إلى شيء آخر، في قوله: "يُ]'شيش يُ]'شيش" تحتاج إلى قراران داس على أن كلمة "يُ]'شيش" الأولى على مصادر النطقية، والثانية على، فهي مرفوعة وليس بين الكلمات شيء من التركيب اللغني، والوجه الآخر لهذه الظاهرة سوء تنظرية وأعمال فحص النحاة لاحكم كل واحد منها عند الانتقال ممّا هو مطلوب منهجيًا بتقنيك نظرية النحو العربي حُدِّثًا على ديمومة، كما تقنيك النحوية النسبية في التسمية مع كرك الزمان وتبُّع المكان، وباب المنع من الصرف والحكاية دليل من الممارسات النحوية يؤدي هذا الضرب من البصكة حينن أسا إذا زرع بطفل - ذكر أو أنثى - يفتتح القرآن الكريم، ويبعض النحاة، والكلمة تمكينًا على أن تظل على سبيل البتّر بكمات القرآن الكريم، وهذه الكلمة قد تكون حرفًا أو فعلًا أو اسمًا أو شيء جملة، وقد تحمل معنى مُحِبّة أو مكرمة.
وفي كل الأحوال لا يمكن الحجر على الناس فيما يسمى، وفلا يستعملون من مفردات اسمية، قد تكون شقيقة في زمان آخر (3)، وقد استعار سيبويه Vocabulary (ت 180 هـ/ 796 م) هذا الأمر، فقال: "لوي سُمك أن تغري الجملة في مثل "ضرير"، و"ضرير"، وتحول: إن مثل هذا ليس في الآياء لعند تُ]'شيش، وإنما قد تُ]'شيش بما ليس في الآياء (4)، فالاحتمال ممكن، وديمًا أن استقبل أو الحسن الأغْفِلْت (ت 165 هـ/ 370 م) خصمه له في التمثيل على غير المستعمل بقوله: "قلو قيل: كيف كان يُ]'شيش" وعند ابن جني (ت 1362 هـ/ 1370 م) على الحكاية بقوله: "كيف يكون حكمه لو جاء (5)." كأني فكر المثير يتجاوز وصف النظم المُكنّ إلى توقع ما قد يأتي به المنظم في استعمالات لغوية، وهذا ما عبر عنه سبباً في المعروف "برقة الشطرنج"، فاللاعب يظل تعلقًا سخمًا في تلفيق المعني، على حين ينقل النحوي قطبًا بشكل قصيّة، يهدف من دراسته إلى إحداث تغيير متوقع عندها، أي: أنه يتوقع ما سئله إليه حالة الطّلع في

(21) أنتِ: صلاح فضل، نظرية النطقية في النقد الأدبى، ص 21-35.
(22) ابن يبعض، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج 1، ص 30.
(18) فقتل، حليم خليل، الكلمة: دراسة لغوية معمّية، ص 100.
(19) سيبويه، الكتب، ج 7، ص 198-199.
(20) ابن جني، المنصف للكتاب التصريف، ص 176.

والمعنى في الاسم ليس لا دمآ من أنه يدل على مسمى، فلا يمكن أن يرجح اسمه خالان" أن يكون خالداً، ولابشرت في رجل اسمه خالان" أن يكون معيناً، فلا علاقة بين معنى الكلمة المعجمية ولداتها على الإسماوية عاماً، لأن العلاقة تكون بين الفئة والاسم، كل فئة أريد بها على اسم، سواء أكانت حرفاً أم اسمًا أم فعلًا، لأن الاستعمال هو الذي جعلها اسمًا، وهذا يذكر بشكل لودفيج فكتشتين

Ludwig Wittgenstein

لا تبحث عن معنى الكلمة، بل ابحث عن استعمالها (21).

وهذا يمكن الإملاء إلى مشروع السلطنة قابوس لأسماه العربية؛ إذ تولى الهيئة العلمية للمشروع إصدار كتاب خاص ضمن مشروع بعنوان: "منهج البحث في أسماه العربية" وتحديده فвлечен مصطلح عن نظام التسمية في الأندية، ووداع، والنجوم، والبحر، والكويت، والسعودية، والعراق، وعمان، وسورية، والمملكة، والمملكة العربية السعودية، دولة سобразيا، وجميع الأسماء، وعلاقة التكرار، والتكبير، وعلاقة التكرار، والتكبير، بأسماى العائلة، وصيغة أوزان ما للنص، وغيرها.

وهذا المشروع تعليم ناك ما تلقى من التسمية في البلاد العربية، إذ انتقى من الواقع: أي المتحف بشأن الفعل من أشكال التسمية بالفعل (24)؛ لهذا انتقل هذا البحث من كتب

(25) في التسمية، محاضرات في السياقات، ص 654.
(26) في التسمية، محاضرات في السياقات، ص 54.
(27) أظهر مشروع موسوعة السلطنة قابوس لأسماه العربية، ص 161، ص 170-172.
بناء الاسم والفعل الذين تهتست على فهم عام موجَّه أن الأصل في الأسماء والألام أن يكون ثلاثيًا، لا تأشيرية، ولا أحادية، فإن قصص عن ثلاثي، ردنا ناقصاً بحجة التصغير وجع التكسير، لأن الأسماء والأفعال شرط فيها المعنى المعمجي المستقل، وهذا لا يتحقق إلا بلائحة أحرف على الأقل ثقية أو تدبيراً.

وتأتي أن هذا الحكّم التوفيقي غير دقيق نسبياً، لأنه يُوضع في البين، واللابس مُنتبِج، إذ كيف يتأتي لنا التفريغ بين سلبية شخص بحرف الجرّ الاباء، وتسليمة آخر بحرف المعجم الاباء فإن الأوزك سيكون اسمه "بي"، والثاني "بأ"، وهما في الكلمات حرف واحد "ب"، لأن التسليمة بحرف المعجم حسب النطق بها ثلاثيًا، نحو: باء، سين، صاد، راء، ... إلخ (26) والمختار أن التسليمة بحرف واحد حكايته، وفأقاً لآلي الأفراء (27) من غير نظر إلى أصل الحرف، ويقرأ كحروف الاباء، مع مراعاة أن المدود منها نحو الاباء والواو والواه و ... إلخ يجوز قَضِرُها بحذف البهمة وبهذا ورد التذليل كفراء الاباء من قولنا تعالى: "الْيَسِيرَةُ بُقْفُسِهَا، الآية 71 بالمّ، وقراءة الاباء من قوله تعالى: كهيبصَ (سورة مريم، الآية 118 و 198 و 199) في نطقها كُلّ علم معرفة (30) "الألام أكثر الشذوذ فيها بكررة استعمالها، والشيء إذا كثر استعماله غيوره، على أن العلمية هي سبب الشذوذ فيها لكلمة التعمّل الإدوار" (31) .

أما الاسم المنقول عن حرف ثاني، ف نحو: "من"، "ثم"، "وإلى"، "واع"، وهي على شكلين: صحيحة الآخر، ومعتلة الأخر. فأما الصحيح الآخر فجمهور الألفة على إعرابه على حذفة "بدأ"، وورد فقول "بَام"، وردت "بَائ"، واردت "بَاء"، ومصرفت "ين"، وأما المعتمّ الآخر بالواو والاباء فيضئع.

(26) المصدر نفسه، ج 3 ص 270.
(27) أبو حيان، أرشد الضريح من لسان العرب، ج 2 ص 95.
(29) ابن مالك، شرح الكافكلي الفلاحي، ج 2 ص 212.
(30) السُبُو، شرح الكافكلي الجوامع، ج 2 ص 151.
عن حرف ثاني، ومن الناحية من يحلل على الحكاية إنّ
كان الحرف في الأصل مرففا، نهوى: "لولا"، فأصلها عند
بعض النحاة "لْوَ". زيدت عليها "لْا"، ومنهم من يمنع ذلك إنّ
كان الحرف بسيطاً غير مرتفع (50) وتعتبر الكلية ببعض
النظر في الأصل أولي لأنّ تركيب الحروف من مسائل
الخلاف، والأصل لا يحكم على تركيب الحروف إلا بسدّ
تاريخي من الاستعمال (51).

وأما الاسم العام المنقول عن حرف خمسي، نحو
لكن، فيمنع من الصرف لدعم النظر، والأولي الحكاي.
وأما إذا كان الاسم جزءاً من كلمة، مثل: "ع. س."
أي: عمر عبد الكريم (كذا)، فإنّ النحاة قد أبدوا ما يشيءه
عندما كانوا يتأختون في نفسهما شش بلاءٍ من "ضرب" أو "ضرب"، وهذه الظاهرة ظاهرة الأمس المختصرة
بأنّ تأثير الأفعال الماضية في الثقافة الغربيّة، إذ
ظاهرة عندهم شائعة معرفة، وأما عند العرب فالأمر معجوب
استعمالاً قديماً بحثاً وافتراضاً، وقد خصّ أبو حيان
الأندلسي (ت 745/1344م) أحوال النحاة في هذه
المسألة التي كانت آنذاك افتراضيّة، فقال: "إِنّ كان بعض
كلمة يُقاتل فإن في كلما في النسبية بارزة من "ضرب";
فقول: "جاء ضربًا"، أو "لقاء فدمًا"، فإنّ النحاة يأتوا
من حروف الأصل، فقوله بالنتيجة بالأفعال المختوطة من
"ضرب"، والمضومة من "ضرب"، والكسرة من
"ضرب"، "قامت ضربًا، وضوًّو، وضي، ورايت ضاءة،
وضي، وضيء، وراءت بضاء، وضي، وضي". وإذا كان
سكيما، فأالفه من يُقاتل، وهذى جرّب، فإنّ كان لا
يقبل الحركة كالآتي، فيل: لا يُقاتِلي، وقيل: "لتّي،
وإذا كان حرف لين، كاولاء وياهيّ، ويجمل، لَهُمزة،
وصل، فقال: "جاء أت، وأت، وأجا أبو إسحاق تقطع
وهذا الجزء يحتاج إلى النظر في كل اسم عمّ منقول
عن حرف ثالثيّ أن نظّر: "أَ" ومختلف عن الأصل النحاء
الأعم في أنّه عمّ منقول على أنه "أ لا اعتراد
بالأعمال في الأمة (52) إذا ماً بهيئة هذا الحرك عن
بين الاسم المنقول عن حرف، والمنقول عن حرف، فإن
فإذا سمّي شخساً بـ "ليث" قد يُقال أنّه حرف الصب أو
مصدر الفعل "ن"، وهو مستعمل، قال ابن منظور (ت
711/1312م): "إنه حقّ يليث ليثاً، نصبه"، وفي
التزلج الجزير: "وإنّ تعبّوا الله ورسوله لا يُلّك من
أعمالكم شيئاً" سورة الحج (الآية 14) (53)، وعمّا أن" من الآتي، منها: هذا إشارة إشارة
أصل النظر، ورفعه للناس، وعملاً يراه الخليل بن أحمد -
رحمة الله - قال سيبويه: "وَأَسْتَلِفَ الخليل عن رجل سبتيه
"أَنْ، قال: "هذا إشارة إشارة (54)، واستغلال المبرد بقصد
الحكاي (55) وإجازة الرجاء (ت 311/923م) قوله:
"وُقَدْ بَيْجَنَعُ عَنْ أَحَيْكَهَا" (56).

وإذا كان الاسم العام منقولاً عن حرف ثالثيّ معتَل
المخزوم من الصرف: "أَ"، "أَ"، "لَا"، و"على" يُعمل معاملة
المخزوم من الصرف: "أَ"، فالأصل المنقول عن حرف ثالثيّ معتَل
الآخر نحو "أَلَّا"، "أَلِّا"، و"إِلِّي"، و"إِلَى" يُعمل معاملة
المعمل من الصرف: "أَ"، دامت عمالة الإعراب مانع صرف، وما
تعتبر عمالة الإعراب لا تظهر للنظر، فلا ضر في الحكاية;
لأنّ النقط هو النقطة، بل في الحكاية منح لأصل النظر، وفي
الميّز من الصرف اعتبار حرف الفعل في حكمة عمالة
التاثير الباقية، والأصل أنّ الحروف لا تنتهك فيها، فلا
يُحكم عليها بمجرد وجود.

وأما الاسم العام المنقول عن حرف رباعيّ نحو:
"حتى"، و"وَكَان"، و"وَلَا"، فأخذ حكمة العلم المنقول

(34) ابن يعيش، شرح الفصل، ج 1 ص 61.
(35) ابن منظور، محمد بن مكرم، ابن العرب، مقالة (لات).
(36) سيبويه، الكتاب، ج 3 ص 261.
(37) المبرد، المكتبة، ج 4 ص 37.
(38) الراجح، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 89.
(39) نظر: أبا حيان، الراجح، ج 2 ص 94.

(50) المصدر نفسه، ج 3 ص 889 - 897.
(51) نظر، النحاء، نظريّة الأصل والفرع في الحيو العربي،
ص 101 - 108.
الألف، ومن الناحية من برد جميع الأحرف*1)
إِن اختلاف النحاة في التسمية بحرف مُحْتَصَرِ من كلمة ظاهرة طبيعيةً، لأنها كانت لاحقًا من أحرف غير المتصل، وهي فئة من أحرف إذاً لأنها تتيح لنا الاختيار، ولا سيما بعد أن أصبحت بعض الصفحات تعيد إلى اختصار الأسماء بрюَّاء مُحتَصَرة، فقبول مثل: "أمّ أسّ أبّ معدل: 
س. ل".
والباحث الذي يبدو راجحاً أن الحرف المسمى به اختصاراً لا يمكن أن يكون عند الاحترام ساكناً؛ لأن العربية لا تبدع الساكن، وإن كان في أصله ضمن الكلمة ساكنًا، وإذا تحرك يصبح كحرف الهجاء، ولا يتطلق لكل شخص أن ينظر في الكلمة المكونة من حرف واحد: هل هو اختصار من كلمة لا لا هذا يكون حمله على ما مُرّ من
تريحج حكم التسمية بحرف واحد أخرى، وهو الحقيلة.
وللحالة بالنسبة بالحرف النسبي بالضمير، كان نسيمًا شخصًا هو، أو "نحن"، أو "النسم"، أو "إنا" أو ما شابه، وسبب إلحاقه بالحرف أن النحاة في الأصل يفسرون بناء الضمير بالحرف ووضعًا أو جموعًا، مع أنها وقفاً لمبدأ الاستدلال والتوزيع تتفادى مع الأسم في بعض المواقف، بما يعني أنها كما يرى النحاة شكل منها أشكالًا.
ورأي النحاة في نقل الضمير إلى الكلمة هو رأيه في التسمية بالحرف الملفد والثلاثي والراعي والحماسي اتفاقًا وإختلافاً، لهذا تريحج الحكمة.

تحول الاسم
بحث النحاة أحكام الألف المنقول عن اسم مجرَّد مزون، لمجرَّد، ومفرد منكر لمزون، ومنسي لمفرد منكر أو مؤنث، وجمع مجرَّد سالم لمفرد منكر أو مؤنث، وجمع مزون باللفاء لمفرد منكر أو مؤنث، كما بحث النحاة أحكام الاسم المنقول عن مصدر - والمصدر بشكل أساسي وإن كان يختلف عن الاسم - لمفرد منكر أو مؤنث. وهذا الضرب من البحث يحمل دلالتين:

(42) أبو جراح، الارشاد، ج2، ص89-191.
(43) سهيلوي، الكلب، ج3، ص235، الناحية، التطور اللغوي.
من الكائن بالقوة إلى الكائن...

ج - أجاز السريانيّة حكایة اللفظ كما هو، ووعم أن ذلك من صحيح نسان العرب (46).

والذي أجل إليه أن يبقى اللفظ على حاله، فإن كان مختلفاً بالألف والنون من الصرف، فإن كان مختلفاً بالألف والنون، وإن كان مختلفاً بالباء والنون، كأنما هو.

وأما العلم المنقول عن جمع مذكر سال، فيجوز أن يسوي به المذكر، مثل: "عابدين، وزيدون، وحمدون، وعابدين"، وعمره، أو المئوت، مثل: "صابرين"، وقديماً شاع في الأندلس هذا النطاق من الأعلام نحو: "عبدون، ووحيدون، وخصمون، ونحوه"، وللناحية في تسمية العلم المنقول بضم المذكر السالم المذهب التالي:

أ - حكاية أصله في الإعراب، يرفع بالألف، وينصب في اللفظ، فإن جاء زيدان، رأيت زيدين، ومروت زيدين، وهو الأليس والأجد عند سبويه، والمرد، وأبان السراح (47). وهذا الوجه يسع لي النظر في الموقف الإعرابيّ للعلم، وفي هذا مشقة على غير المتكنين من العربية عدا احتمال الخطأ في لحظ الموقف الإعرابي، وفيه أهله بالتغريب، فإن حل الأمورو وينظير في الأولى جاء أسمه مزروعًا، وفي الثانية مجزورًا، فقد يكون هذا التماثل الإعرابي ملماً، وقد يرفع المرء في مثله هو في غنى عنه، ومضير سبويه وأتبعه له استجابة لنظرية العوامل، وضمن نظر أن الأعلام عرف اجتماعيًّا وليس نحوًا.

ب - ثبت العلم على شكل واحد بالألف، والنون، وإعراب إعراب المنقوّ من الصرف العسكرية رزيادة الألف والنون (48)، وهذا المذهب قد توج في نحو: "زيدان"، ولكنه يستمتع التغيير في نحو: "محمدين"، و"حسنين".

(46) أبو حيان، الانتشار، ج2، ص 898.

(47) نظر، سبويه، الكتب، ج2، ص 427، والمرد، المقتضب، ج2، ص 36، وابن السراح، الأصول في نحو، ج1، ص 107.

(48) ابن عصفور، شرح جمل الزيج، ج3، ص 26.
من غير منعه من الصرف بإثبات الكرسة جرأً ونصاباً، فقول: "مرت بيركات"، وأتّاب بركات". أمّا الفروق فإنّنا نتأسف أنها لا تضمن كطبيعة. إذا سمي هذه الألفام مؤتّم نفسبوه بصرفه، في حين يجيّر ابن عصفور (196، 170) من بعض منصرفه في.

ولعلما الراجح أن تسمية المذكور باسم منقول عن جمع مزيد باللفظ وراء لا تمثيل التوين، بل تتمّه الطائفة، لأن هذا الاسم في أصل نقل ينصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة، ويؤدي التوين وظيفة الدلاله على المذكوّر لأن هذا الجمع ليس خالصاً للمؤنث وحده، إذا سمي به مؤنث يمنع من التوين فقط فينصب ويجبر بالكسرة حماية لأصل النقل، وليكون من النكت من التوين داله على التأثيب، فقول: "جاءت بركات، وأتّاب بركات، ومررت بركات"، وآنا المعنى من الصرف فيسب في هذا الجمع أمّا خصائصه الدالة على، وهو الكسرة.

وأما الاسم المنتقل عن جمع تكسير فإن النامة لا يشترى عليه غالبًا لأنّ جمع التكسير متنكر من الإعراب ما لم يكن على صيغة منتهي النوع، ولكن بتّ عندنا تسمية عمّ مذكوّر معدل بـ "سُمَيَّة، و"رِيَاد، و"آساد"، كما تبّت تسمية عمّ مذكور مؤنث بـ "تُوْن، و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود، و"تُوْن" و"عُجُود. وهذه الألفام فإن كانت للمذكوّر فهي مصموبة باستثناء صيغة منتهي النوع، وإن كانت للمؤنث فهي ممنوعة من الصرف للعماية والتأثيب.

ولامّا الاسم المنتقل عن مصدر، فقد شاع في أيامنا، مثل: تسيير، وعسام، ومجد، ونور، وعهد، ونُعَو، ونَجَّاه، وكفاح، وإحسان، ومن القديم: "زيد وغير ذلك، والمصدر في أصل بئيرة مثابّة استِعلم معلامة المذكوّر لأنّ الأصل التذكير، وإن لم تكن مذكوّرة بالمفهووم الضيق، لم يصطلح التذكير باستثناء المخوم منه بالتأي، ولهذا

قاس "زيدون" على "سنين"، وعلى قول بعض العرب: "لسطين" بالتوين (48)، وفيه يفحي تغيير كما مرّ في الفعل. ح - تثبيت الجمع على حالة الرفع، ومنعه من الصرف للعماية وشبه العمج، فقول: "جاء ريزون"، وأتّاب لبركات"، و"مررت بيركات" قياساً على ما حكي عن العرب من قولهم: "هذا يسامون البر"، وأتّاب بركات"، و"مررت بيركات"، وهو شاذ لا يقال عليه (49)، وإنّ قلب على ضعفه فهو مختص بالعلم المختوم بالواصل والتوين فقط.

د - حكايّة اللفظ على حاله، وإعرابه على الحكايّة (50).

وعللما هذا هو الراجح، لأنّه لا يستلزم تغييراً، ولا يتعارض مع العللم الذي يتجاور سبة أخرى، نحو "رجل اسمه مُستكبلين"، لأنّ العللم إذا جاور سبة أخرى يمغي إعرابه كما كان قبل التسمية به (51).

أما تسمية العللم المؤنث المفرد باسم منقول عن جمع مذكر سالم، نحو: "حصارين" فهو على حاله بالواو أو الواو، ومفعول من الصرف للعماية والتأثيب.

وأما تسمية العللم المفرد باسم منقول عن جمع مزيد يبّلّف وراء، فتقال: "ألفاكات"، "يشبكات"، و"تركات" و"كشيات"، و"خنيات"، و"حروف"، ومذهب البصريين أنّه ينون مطلقًا، ويجري إعرابه الأزول إذا سمي به مذكوّر، فقول: "جاء بركات، و"مررت بيركات"، و"أتّاب بركات" باعتبار التوين للمقابلة لا للتمكين (52)، وأجازوا ترك التوين مطلقًا.

(48) إنظر، سبيله، الكتاب، ج، 3، ص، 272، وابن صعفر، شرح جمل الزجاجي، ج، 1، ص، 31، ص 31، 898.
(49) أبو حيان، الارشاف، ج، 1، ص، 98، 988.
(50) ابن صعفر، شرح جمل الزجاجي، ج، 1، ص، 31، ص 31، 898.
(51) أبو حيان، الارشاف، ج، 1، ص، 98، 988.
(52) يتفق كثير من الناس "لاشترى" شكر الباء خلافًا من المقطع الثاني، وتحويل للفعل الأول إلى مفعول طويل، مطلق على سبيل الإświadام في الجهد الصوتي.

(53) نظر، سبيله، الكتاب، ج، 3، ص، 272، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج، 1، ص، 272.
لمصدر بهدوء محلياً لفصيلتي التذكرة والتأثر، ونُقلت في "المصادر" هم الذين قرمو الفعل من الفعل المذكّر والمؤنث، وحفر هذا الأعلام مروّعة لقسم المتكلم، وملاحظات السياق، لأن القسم المتكلم هو الحكّم في صرف الفعل ومنعمه من الفعل كله كان معمولاً للتذكرة والتأثر(40) فقال: "جاء سيدنا للذكرى، ونُشعت مجد" للمؤنث مع ملاحظة أن النقل عن مصدر مشترك يوقف حرية قاعدة أن الفعل الثلاثي السلكين الوسط يجوز صرفه ومنعه من الفعل، لأن التقوى في هذه الفعل يؤدي وظيفة التفرقة بين الذكر والمؤنث، فإذا قلنا: "رأيت سيدنا، فعل مجد"، وإذا قلنا: "رأيت سيدنا" فـ "مجد" ممؤنث.

وعن جملة: والسراج في النسبية بالمصادر إذا كان في أصله متوعداً ببعض وصل، لأجاذ فيذهب الأزهر أن تبقى الهيزة على وصوله بعد النسبية، لأن المنقول لم يعد عن أصله(41) ومنعت الأستاذ عباس حسن ذلك قال: "إذا كان النقل متقولاً من لفظ متعود بهيئة وصل فإن هزته بعد النقل تصبح هيزة قطع، نحو: "إشراح" علم أمرائ(42) غلط الصواب لأن المصدر غير النسبية.

تحول الفعل الماضي الفأر

ليس مصطلح "الفأر" هنا استعاره من النحو التحويلي Chomsky في علم اللغة الحديث عندما كان تشومسكي يشير في تحليله لبعض المعاني التركيبية إلى أن بعض عناصرها لم تكن فارغة (Empty Category) وذلك التركيب مع أنها تذكر في غيره، بل مصطلح "الفأر" على المعنى نفسه من مصطلحات ابن السراج (ت 816 هـ / 1416 م) إذ عُنِث قائلًا: "التسمية بالفعل الفأر من الفاعل والفعل":

(40) ابن السراج: الأصول، ج 3، ص 314 (54). deliberate, "باع" ص 162 (21).
(41) السيوني: الكتب، ج 3، ص 41 (17).
(42) الناف: ابن عيسى، شرح المفصل، ج 1، ص 106 – 111، وابن مالك، شرح الكنية النافية، ج 5، ص 121، وابن مالك، شرح الكنية النافية، ج 5، ص 121.
(43) ابن عيسى، شرح المفصل، ج 1، ص 68.
(44) المركب، المضبوط، ج 3، ص 314.
(45) الصيداوي: اللفظ، كتب يعد صور قواعد اللغة العربية.
(46) ط110 ج 1، ص 34.
(47) الأزهر: شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 345.
(48) عباس حسن: نحو الواقعي، ج 1، ص 326.
وقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء، لأنك قد تسمى بما ليس في الأسماء إلا أنك استقلت فيها التنوين(60).

تحول الفعل المضارع الفارغ
لا ينظف الفعل المضارع من لغة في وقته ندل على مضارعه، أ дирها كلمة "تأتي" زادة على الجذر، وهذه الاسمية ذات أهمية كبيرة فيAtl الناحية أحكام العلم المتعلق بзначيد الفعل المضارع، لا ينفر الفعل المضارع من الأفعال من الفعل المضارع، فكان أحره "الله يدّع" بالاسم المضارع، نحو: "يسفي" تقول: جاء يدين، ورأيت يبكي، ومرت يبكي، وما كان أحره "ألا يدّع" بالاسم المضارع، نحو: "يسفي" تقول: جاء يبكي، ورأيت يبكي، ومرت يبكي، وما كان أحره "ألا يرثه" بالاسم المضارع، نحو: "يسفي" تقول: جاء يرثه، ورأيت يرثه، ومرت يرثه.

إن قول النحاة قيس بن جهير، لكنه غير عملي، فهناك كثير من الأسماء المترقبة المستعملة أعلاها، لا تُنفف منها اليوم في الجر والرفع مثل: "غاري، وهادي، وداني، وبادي"، وغيرها سنة شائعته في الأسماء، فإذا كنا لا ننفف من هذه الأسماء المترقبة في السماحة شيئاً أخذًا بباجة النحاة عدم حذف باء الأسم المضارع، والذوّليّة ألا ينفف من الأفعال الجارية على قاعدتها شبيحة، وأما نحو "يدعو وبيجو" فإن ابن جهير اقترح له حال، وهو نية أيقان ضمير الفاعل فيه، والله يصيح جملة، وحكم الجمل الحكيمة، قال: "ولو سيست بـ أي يغزو وفيه ضمير الفاعل لقت: جاهز يغزو، ورأيت يغزو، ومرت يغزو.

(70) أنظر، ابن كتب، ج، ص 168، 198.
(71) عباس حسن، النحو الوافي، ج، ص 249.
(72) الرضي الأسترازي، شرح الرضي على الكافية، ج، ص 126.
(73) خضر: سيربيوي، الكتاب، ج، ص 126، 311.
من الكائن بالفرئة إلى الكائن...

ترفعها وتصبها، وتقطع الألفاظ؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يحتج ب"اسم" ولا "ابن" لفظاً هذا مع كثرة الأسماء. وأما أمر الفاعلة، قال الجاحظ: "وأنا أمر الفاعلة كضارب يضرب الزهاء، فالاسم أولى به أكثر" (154)، نحو: رَغَّبَ وَجَاهَ بَعْضَهُ: "الرغبة، وأ japm بمعنى: "الرغبة، وأحكم" لاحتمال أن تكون هذه الألفاظ مقتولة عن اسم الفاعل لا على الأمر، بل ما كان أمر الفاعلة محتمل النقل عن اسم الفاعل، طلب الاسم على الفعل عملاً بالاستدلال.

وإذا كان فعل الأمر الفاعل متعالياً بالحذف، عول معتل واسمية بالفعل المضارع المجزوم، فأبعد المحذوف لتمكين المواصلة بالاسم، وهذا تغيير، وما كان فيه تغيير عند النقل للنسمة به فالحذالة أولى به.

تحول الجملة

بِحت النحاة حكَم الٍفُلْمع المقتول عن جملة ظهر فيها المسند والسند إليه، لوجود أملة له في مصر الاحتجاج، مثل: "تأثيث شرآً، وبرق نوره، وذرى حبآ، وشاب قرفناها"، وغيره، وقد اتفقوا على أنه حُكي على قلبه; لأن بعضه قد عمل في بعض (155)، فقال: "تأثيث شرآ شاعر جاهليٍ". وظلت تأثيث شرآ أسطورة، وسمعت عن تأثيث شرآ." 

وهنا في بعض الدول العربية، أعمٍل مقتول عن جملة فعلية، مثل: "فخت الله، وجاد الله، وجاد الموالي"، فأصلها الفصح الفعال والفاعل، وإن كان المعام لا يضبطون فيها الفعل والفاعل ضبطاً صحيحاً، جريعاً على عادة التخفيض فيما أُمِن فيه الليس.

(158) سيبويه، الكتاب، ج: 218، ونظر، الصميدي، البصيرة والمثكرة، ج: 6، ص: 542.
(159) الكشني، النباتي، العصري على شرح ابن طفيل على آية ابن طفيل، ج: 113.
(160) سيبويه، الكتاب، ج: 236، والمرد، المقتضب، ج: 4، ص: 109.

بيغزو، فلا تغيره على وجه؛ لأنه إذا كان فيه ضمير، فهو الضمير جملة (151) والظاهر أن النسبة من غير ظهر الضمير أو الاسم أرفع للفعل منهما، وقد عقب الأسنان عباس حسن على هذا الأحكام يقول: "إنه في فوق التَّحَيْل"، لينقال، إذ يودي الآخذ به اليوم إلى تغيير صورة المُفَصَّل يُوقَع في دعم والإبهام واضطراب المعاملات (156)، فأولى الاكتفاء بالمنع من الصرف.

ومن إفتراس تحول المضارع إلى علم حيث النحاة عن تسمية شخص يفعل مضارع مجزوم أو مصوصب، وهو حديث بعيد في التنبيه حاجز أن أنكر العام - في النصب أو الجزم - يجعل الأمر محتفاً، وعدم ذكره، بقائه من الصرف بشرط عودة ما حذف منه بسبب الجزم نحو النسبة بالفعل المجزوم "لَتَقَم" عن غير الجزم، تقول: "فَوَمَ، رَجَعَ الْوَاو" (157).

تحول الفعل الأمر الفاعل

باشرة على انتقال فعل الأمر الفاعل إلى العلمية أمان:

أولهم: قطع همزته الأولى، بعد أن كانت وصلاً - إن وجدت - كرجل سميته "إستمث، وشيبه به قول الراعي النميري (153):

أشن السلوقيي باتباث ودبه

بوجز، إذا مصنت في أصلياتها: أوذ

قال سيبويه: "إذا سميت رجلاً ب"الضرب"، أو "أثل"، أو "إثم"، لم تصرف، وقطعت الألفاظ حتى يصير بمزالة الأسماء، لأن قد غيرتها عن تلك الحال، ألا ترى أن

(154) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف، ج: 379.
(155) عباس حسن، اللم البردوني، ج: 171، في الحاشية.
(156) لنازغ، سيبويه، الكتاب، ج: 3، ص: 219، والمرد، المقتضب، ج: 1، ص: 53، والردي، الاسترادي، شرح الرضاي على الألفية، ج: 171.
(157) لنازغ: ابن بعيش، شرح المفصل، ج: 1، ص: 260.
والفعل الفعل شكلان: أولهما أن يكون اسماً ظاهرًا، مثل: "خادم الحق" فيحكم على لفظه. ثانهما: أن يكون ضميراً مفصلاً ظاهرًا، أو مسترًا منويًا. أما الظاهر، فنحو أن يسمى شخص بـ "أَمَنَا"، أو "أَمَنَا"، والنحوه يختلفن في حكمه، فالجمهور على الإلحاق باللازم من الأأسماء، وضمير الجماعة يلحق الكلمة بجمع الذكر المطلق، وضمير التثنية يلحقها بالمضíg، تراجع التثنية، وتصبح "أَمَنَا"، "أَمَنَا". ثم اختلف الجمهور الناحية في حركة النون: هل تحمل علامة الإعراب أم لا؟ وهو يجوز خلافاً ما حملها حسب حكم جمع الذكر والمثل، أم لا? لذاهم لتقف على منهها من الصرف.(11)

وسبب إنقاص الفعل بما يوارى من الجمع والمثل أنهم عند причر صرف علامة الألف أو التثنية، وليس ضميراً، قال سيبويه: "وإِنَّ فَعَلَتَهُ هَذَا الْحَيَّ بِرَحْمَةٍ مَّثْلَ الْحَمَّارُ، وَكَانَ جَمَاعَةُ الْأُصَلَّى تَلْبِعُهَا".(12) وهذا التوجه من سيبويه ومن تبعه فيه كُلٌّ لأصل أصله سيبويه بقوله: "قَلْتُ: يَوْمَ يُذْكَرُ الْمَوْلُودُ الْمَتَمَّعُ بِهِ فَهُوَ يَقُولُ: فَأَمَّنَاهُ إِلَى النَّارِ"، وقال: "أَمَنَاهُ إِلَى النَّارِ".

أما عدم الصرف على جملة اسمية، فقد جاء به مكتفاً دالاً على دقة النحوة في بحث أقتراش ما لم يقع، قال أبو حيان الأندلسي: "وَإِنَّ الْعَرْفَاءَ زَدُّوا حَكِيمَةَ، وَلَمَّا تَجَدَّدَ النَّاسُ بِهَا فَكَانَ الْكِتَابُ، وَأَيْمَا جُرِّوا النَّاسُ بِالجِمَالَةِ الأَسْمَاعِيَةِ بِهَا فِي كَلَامَهُمْ".(13)

أحدهما من الصرف يتجه إلى ما ليس به جملة اسمية، والآخر يتجه إلى ما ليس به جملة اسمية. وقد ذكر الأستاذ بمثاقب على من أصلًا يعيب على من أصلًا وهو: "أَمَنَاهُ إِلَى النَّارِ". ومنه: "أَمَنَاهُ إِلَى النَّارِ"، ومنه: "أَمَنَاهُ إِلَى النَّارِ".

وهدو أن بعض الأسماء المركبة منقول عن جملة اسمية

الاستراباني، شرح الرسلي على الكافية، ج ۲، ص ۲۷۶.(85)

(85) ابن جني، المصنف، ص ۳۷۹.
(86) سيبويه، الكلاب، ج ۲۰، ص ۲۷۷.
(87) أبو حيان، الإرشاد، ج ۲۰، ص ۹۳۳.
(88) الحمصي، حديثه بين على شرح التصريح، ج ۱، ص ۱۱۶.
(89) عباس حسن، النحو الواقفي، ج ۱۰، ص ۳۰۵–۳۰۹.

(86) أنظر، سيبويه، الكلاب، ج ۳، ص ۱۰۰–۱۱۰، والزجاج، وما يصرف وما لا يصرف، ص ۱۰۰ وأحيان، الإرشاد.
(87) المصنف نفسه، ج ۲۰، ص ۹۳۳.
(88) المثير، المكتسب، ج ۴۴، ص ۳۴–۳۵، وانظر: الرسلي.
من الكلام بالقوة إلى الكلام...

حسن خميس الملح

مثال: "محمد خير" و"محمد علي" فأصلهما مشترك، وخبرنا أنه اتخذ
لتكون الاسم العام الأول، ويذكر عليه في الكلام بالتفخف
من الإعراب الدقيق في آخر الجزء الأول غالباً.

التقسيم

انطلاق نحتا العربيّة في بحثه أشكال التسمية الحاسلة
والمحتفظة من دارهم مواقع الاسم في الجملة العربيّة، فكل
ما يقع موقع الاسم يأخذ حكمّه حقيقة أو تقديرًا، بعض النظر
عن أصل نطق، وهذا البحث في مواقع الاسم هو الذي
هداه إلى توليد أشكال اسمية للعلم لمن ستعمّل ذاك ما،
مثل التسمية بالحرف أو الجملة الاسمية، لاستباق حكم
نحوياً له، ولاقتراع ما يمكن أن ينقرأ على الظاهرة
اللغوية العربيّة من تحوال أو تغيير استجابة لمنظمات
ال زمن المشتركة والثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها
إذ وجدا أثناء تدريجهن العربيّة سلوكاً لغويًا صحيحاً في
الاستعمال، لكنه خارج عن مقتضى النظر النحوي
المحض، تناول في ظاهرة المتنوع من الصرف والحكاية

المصادر والمرجع

أبي الربيع، عبد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل
الزجاجي، تحقيق عيد بن عبد اللطيف، 1986، 1، دار
القرآن الإسلامي، حرا، بيروت، ص. 246.

أبي حيان، محمد بن يسف، ارتشاف الصبر من لسان
العرب، تحقيق يحيى عثمان، 1998، 1، مكتبة
المطبخ، ج. 2، القاهرة، ص. 491.

ابن جني، عثمان، المنصوص كتاب التصرف، تحقيق محمد
عبد القادر، 1999، بيروت، ص. 264.

ابن صقر، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، بإشراف
أحمد بيدع، 1988، 2، بيروت، ص. 253.

ابن السراج، محمد بن المري، الأصول في اللفظ، تحقيق
عبد الحسين الفقيه، 1996، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط. 3، ج. 1، ص. 104.
تحدد السنوات في الأقطار العربية، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1383.

صلاح فضل، 1987، نظرية البناتية في النقد العربي، بيروت، ص 31.

الصياح، يوسف، 1988، الكاف: ط 1، ج 1، دار الفكر، دمشق، ص 24.

الصوبيري، عبد الله، التوصية والتشكيك، ج 2، تحقيق فتحي أحمد، 1982، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 542.

عباس حسن، النحو الواقف، ج 1، ص 305.

العكبي، عبد الله بن الحسن، منظور في الأدب والشعر، بيروت، ص 308.

العوبي، سلامة بن سالم، كتاب الإمام في اللغة العربية، تحقيق عبد الكريم خليفة وزملائه، 1999، وزارة الثقافة وال貸مة، سلطنة عمان، ج 1، ص 143.

القراء، حسين بن زيد، معاي قرآن، تحقيق أحمد نجفي، ج 3، دار السرو، بيروت، ص 14.

الكيلاني، محمد بن أحمد، الأثر لنحو الأدب، تحقيق عبد الله علي ومحسن السميري، 1989، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 420.

البكر، محمد بن زيد، مقضبي، تحقيق محمد عضبة، ج 4، دار الكتب، بيروت، ص 13.

المシャルخ، حسين خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، عمان، 1973.

مشروع موسوعة السلطان قابوس لأسمااء العرب، 1991، منهج البحث في أسماء العرب، ج 1، جامعة السلطان قابوس، ص 11.

موروز، تورينس وكرتين، كارل، فهم اللغة، نحو لغة ما بعد المرحلة اللاتينية، تجربة حامد الحجاج ووسلمان الراوي، 1998، بيروت، ص 10.

صادق عبد الرحمن، 1999، عن أساليب التحويل في نحو العربية، الإسكندرية، ص 12، مالك عبد الرحمن، ص 85.

نحاة، محمود، 1999، التحويل والتكثير بين الدائرة والشكل، زهير الشرقي، القاهرة، ص 176.

الوزراي، محمد عبد الله، العقل في النحو، تحقيق مها المبارك، 1998، دمشق، ص 107.
Between Actuality and Punctuality Strategies in Arabic Grammar
“Naming” as a Pattern

H. Al-Malkh*

Abstract

It has become familiar in the present that some Arabs have been named by different proper nouns which are letters (initials), verbal and nominal sentences. Such is a recent phenomenon, nevertheless, it had been predicted by old Arab grammarians. Those grammarians’ research of some probable Arabic proper noun forms was a prediction based on a scientific methodology of what turned out to be proper nouns used at present.

Grammarians have sought to account for the person’s free choice of a name (proper noun) by means of the diktots and Hikayat (=literal quotation) rules, using natural and illusional analogue as a method for pre-constructing a grammatical rule for future probable noun-forms. Such prediction has now become a faced pre conciered on accounted for by old Arab Grammarians.

* Faculty of Arts, Al-æBait University, Al-Mafraq, Jordan. Received on 4/1/2001 and Accepted for Publication on 19/6/2001.